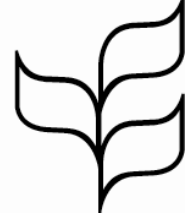


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/3/4
15 March 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثالث
نيروبي، ٢٤-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان والنظر في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا - المقدمة

١- أخذ مؤتمر الأطراف، في الفقرة ٨ من المقرر ١٥/٩، بشأن متابعة تقييم النظم الإيكولوجية للألفية، علماً بالحاجة إلى تحسين مستوى المعلومات العلمية، فيما يتعلق بعدة أمور من ضمنها مصالح الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقيات الأخرى المرتبطة بالتنوع البيولوجي بغرض تعزيز دور الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والهيئات العلمية الاستشارية الأخرى للاتفاقيات الأخرى المرتبطة بالتنوع البيولوجي، ورحب باتفاق المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويقض بعقد اجتماع مخصص حكومي دولي متعدد الجهات المعنية ومفتوح العضوية للنظر في إقامة تفاعل بين العلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان. وطلب مؤتمر الأطراف، في الفقرة ٩ من المقرر ذاته، إلى الفريق العامل في اجتماعه الثالث النظر في نتائج الاجتماع الحكومي الدولي وإصدار توصيات للنظر في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

٢- وبناء عليه، نظم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاجتماع الأول الحكومي الدولي ومتعدد الجهات المعنية للمنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في ماليزيا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وعُرضت نتائج هذا الاجتماع الأول (UNEP/CBD/WG-RI/3/INF/3) على الدورة الخامسة والعشرين مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي هذا الاجتماع، طلب مجلس الإدارة، في مقرره ١٠/٢٥، أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعدة أمور من ضمنها تنظيم اجتماع حكومي دولي ثان في هذا الصدد، وق انعقد في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩.

٣- وانهقد الاجتماع المخصص الحكومي الدولي ومتعدد الجهات المعنية المتعلق بالمنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في المقر

الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. أما الدورة الخاصة الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الذي انعقد في بالي بأندونيسيا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ فأخذت علما بهذا الاجتماع الثاني، (UNEP/CBD/WG-RI/3/INF/6)، وقامت بعدة أمور من ضمنها دعوة الحكومات والمنظمات المعنية إلى إنهاء مداولاتها في عام ٢٠١٠ بشأن التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حفاظا على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتحقيقا لرفاه الإنسان على الأجل الطويل وطلبت من المدير التنفيذي أن يعقد، في حزيران/يونيو ٢٠١٠، اجتماعا ثالثا حكوميا دوليا متعدد الجهات المعنية من أجل التفاوض والتوصل إلى اتفاق بشأن مدى إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وإحالة النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسنتين للنظر فيها في أثناء الجزء رفيع المستوى المتعلق بالتنوع البيولوجي المزمع عقده في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وما بعده (انظر المرفق الأول للنسخة المسبقة من نص المقرر رقم SS ٣/٩ الصادر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

ثانيا - الخطوات المقبلة

٤- يدعو مشروع الخطة الاستراتيجية للاتفاقية فيما بعد عام ٢٠١٠ الواردة في الوثيقة (UNEP/CBD/WG-RI/3/3) إلى إجراء تقييم منظم لحالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والسيناريوهات المستقبلية وكفاءة عمليات الاستجابة بين الآليات اللازمة لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ. وسيتعين النظر في الدور الذي تقوم به في المستقبل الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في طلب الحصول على عمليات التقييم العلمية أو تقديم أشكال أخرى من الإرشادات إلى عمل المنبر الحكومي الدولي المتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بصيغته المقترحة، وفي الاستجابة إلى نواتجه، وذلك في ضوء أي قرار يُتخذ لإنشاء هذه الآلية.

٥- وفي ضوء عدم الافتراض بأن يفضي هذا المقرر إلى نتائج محددة، من الواضح أنه من خلال الاجتماعين الأولين الحكوميين الدوليين ومتعددي الجهات المعنية أنه سينبغي تناول عدد من القضايا بالنظر إلى إمكانية إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات المتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجي، على النحو الوارد في الفقرات التالية:

٦- ويبدو أن هناك اتفاقا عاما بشأن المبادئ التشغيلية الرئيسية: وينبغي لهذا المنبر أن يقوم بما يلي:

(أ) يشمل الجهات المعنية الحكومية الدولية، والحكومية وغير الحكومية الدولية ويستند إلى الشبكات الحالية للعلماء وذوي المعارف؛

(ب) يتمتع بالاستقلالية العلمية، والمصادقية ويخضع لإجراء استعراض حاسم من جانب النظراء من الخبراء؛

(ج) يستجيب للاحتياجات المتعلقة بالسياسات على النحو الذي تحدده منظمات اتخاذ القرار على مستويات شتى، بما في ذلك الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المرتبطة بالتنوع البيولوجي، بحيث يتسم بالمشروعية وتكون له صلة موثوقة بالسياسات دون أن يكون له منظور سياساتي؛

(د) يُعزز بخبرات عمليات التقييم ذات الصلة؛

(هـ) يُرصد منذ البداية بالإجراءات الخاصة بقياس فعاليته.

٧- وهناك مجموعة واسعة من الخيارات التي تنتظر في يلي:

(أ) **النطاق:** سواء قدم البرنامج المذكور دعما علميا ذا صلة بالاتفاقيات الأخرى المرتبطة بالتنوع البيولوجي (اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض)، واتفاقية الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية وغيرها) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالإضافة إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وسواء ركز على احتياجات الحكومات أو أيضا استجاب لاحتياجات الجهات المعنية الأخرى (وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات العلمية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص)؛

(ب) **الوضع القانوني والمؤسسي:** سواء كان في شكل هيئة حكومية دولية أو مقترنا بالكيانات الدولية الحكومية، وسواء كان في شكل هيئة فرعية، أو له صلة غير مباشرة، أو مستقل عن منظمة واحدة أو أكثر من المنظمات الدولية القائمة؛ أو يجري إنشاؤه بموجب قرار صادر عن مؤتمر ح دولي أو قرار (قرارات) منظمة (منظمات) دولية قائمة؛

(ج) **الهيئات التي ينبغي إنشاؤها** (مثلا العامة؛ الهيئة التنفيذية؛ اللجنة الاستشارية العلمية، والمكتب والأمانة).

٨- وتوصل الاجتماع الثاني إلى اتفاق عام مفاده أن وضع منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجي ينبغي أن يركز على تقييم المعارف وتطوير القدرات مع دعم تحقيق المعارف واستخدامها. وتتنبثق الخيارات الواردة أدناه من هذه المناقشات. غير أنه توجد خيارات مختلفة للدور الذي يقوم به هذا المنبر فيما يخص كل من الأمور التالية:

(أ) سواء لتحفيز تحقيق المعارف بما يتجاوز نطاق تحديد الثغرات؛

(ب) سواء للتركيز على علميات التقييم العالمية أو أيضا لإجراء عمليات التدقيق دون العالمية؛

(ج) سواء لمساعدة صناع القرار على استخدام المعارف بما يتجاوز نطاق الأدوات الممكنة في مجال السياسات؛

(د) سواء لتنفيذ أنشطة تطوير القدرات بما يتجاوز نطاق تحديد الاحتياجات.

٩- وينبغي أيضا النظر في دور المبادرات الأخرى المعنية بما في ذلك أنشطة المتابعة المتعلقة بتقييم النظم الإيكولوجية للألفية، مثل معارف تقييم الألفية المتعلقة بمبادرة العمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرين.

١٠- وتشمل المجالات الأخرى التي ينبغي حلها طرق التمويل؛ ومعايير الاختيار؛ وترشيح الرئيس (الرؤساء) وعملية اختياره (اختيارهم)؛ وأدوار المنظمات المحددة؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والقطاع العام؛ واختيار المحررين؛ وعملية استعراض النظراء؛ وعملية الموافقة على التقارير.

١١- وطلب مؤتمر الأطراف، في المقرر ١٥/٩، من الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بتنفيذ الاتفاقية، في اجتماعه الثالث، النظر في نتائج الاجتماع الحكومي الدولي وآثاره على تنفيذ وتنظيم عمل الاتفاقية، بما في ذلك خطته الاستراتيجية، وإصدار توصيات كي تعرض على مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر. وفي حين لم يُبت في نتائج هذه العملية وبالتالي الآثار على الاتفاقية، سيكون من المهم أن تتوصل الاجتماع الثالث والنهائي الحكومي الدولي ومتعدد الجهات المعنية المتعلق بالمنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى اتفاق بخصوص مدى إنشاء منبر حكومي دولي للسياسات والعلوم بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كي يتسنى إحالة النتائج على الجمعية العامة، وفقا للمقرر SS ١٣/٩ الوارد في المرفق الأول أدناه، وإلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر.

التوصيات المقترحة

١٢- قد يرغب اجتماع الفريق المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض التنفيذ في إصدار توصية وفقا لما يلي:

إن الفريق المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض التنفيذ،

إن يذكر بأن السلامة العالمية لمتابعة تقييم النظم الإيكولوجية للألفية ونتائج العلمية التشاورية نحو وضع آلية دولية للخبرة العلمية بشأن التنوع البيولوجي؛

١- يأخذ علماً بنتائج الاجتماعين المخصصين الحكوميين الدوليين متعددي الجهات المعنية المعنيين بالمنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم بشأن التنوع البيولوجي وخدمات التنوع البيولوجي؛

٢- يرحب بالمقرر SS ٣/٩ للدورة الخاصة الحادية عشرة لمجلس إدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المعني بالمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية^١، وكذلك القسم المتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لإعلان نوسا دوا^٢، مع مراعاة رغبة التوصل إلى قرار بشأن مدى إنشاء المنبر الحكومي الدولي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الوقت المناسب للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

٣- يدعو الأطراف، والحكومات والمنظمات المعنية الأخرى إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وباقي الشركاء المعنيين وضمان المشاركة الكاملة للجهات المعنية الرئيسية استعداداً للاجتماع الثالث المعني بالمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

^١ انظر المرفق الأول أدناه.

^٢ انظر المرفق الثاني أدناه.

المرفق الأول

نسخة مسبقة للمقرر SS ١٣/٩ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي اعتمده مجلس إدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الخاصة الحادية عشرة

المقرر SS ١٣/٩: المنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
إن مجلس الإدارة،

إن يذكر بالمهام والمسؤوليات الرئيسية المحددة في قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٩٧ (٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، في إطار مجلس الإدارة، تتمثل في عدة أمور من ضمنها تعزيز مساهمة المجتمعات الدولية والمهنية الأخرى ذات الصلة في اكتساب وتقييم وتبادل المعارف والمعلومات البيئية وكذلك، عند الضرورة، في الجوانب الفنية لتشكيل وتنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإن يأخذ علماً بتقييم النظم الإيكولوجية للألفية وعملية المتابعة المتعلقة به، والعملية التشاورية نحو وضع آلية دولية للخبرة العلمية بشأن التنوع البيولوجي والمقرر ١٥/٩ بمؤتمر الأطراف بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
وإن يذكر بالمقرر ١٠/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩،

وإن يلاحظ نتائج الاجتماع الثاني المخصص الحكومي الدولي ومتعدد الجهات المعنية المعني بالمنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المنعقد في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

وإن يقر بالحاجة إلى تعزيز وتحسين مستوى التفاعل بين العلوم والسياسات لفائدة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،

وبعد أن نظر في تقرير المدير التنفيذي عن وضع منبر حكومي دولي معني بالعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،[‡]

١- يدعو الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى إنهاء مداولاتها بشأن تحسين مستوى التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حفاظاً على التنوع البيولوجي واستخدامه باستدامة، وتحقيقاً لرفاه الإنسان والتنمية الاستدامة؛

٢- يطلب من المدير التنفيذي دعم جهود الحكومات والمنظمات المعنية من أجل إنهاء المداولات المذكور أعلاه، ومن ثم، القيام بما يلي:

(أ) تنظيم، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، اجتماع ثالث ونهائي مخصص حكومي دولي ومتعدد الجهات المعنية لإجراء مفاوضات وتحقيق اتفاق بشأن منبر حكومي دولي معني بالعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، شريطة توافر الموارد من خارج الميزانية؛

(ب) تزويد جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المشاركين في الاجتماع الثالث، بالمعلومات المطلوبة في الاجتماع الثاني[§] في الوقت المناسب للاجتماع الثالث؛

(ج) إحالة، بالنيابة عن مجلس الإدارة، نتائج الاجتماع الثالث والنهائي ووثائقه اللازمة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين لكي تعرض على نظر الجزء رفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وما بعده.

٣- يدعو الحكومات والمنظمات التي لديها القدرة أن توفر موارد من خارج الميزانية لتمويل العملية المشار إليها أعلاه؛

[‡] انظر الوثيقة UNEP/GCSS.XI/7.

[§] انظر الفقرة ٢٩ من الوثيقة UNEP/IPBES/2/4/Rev.1.

٤- يطلب من المدير التنفيذي توطيد التعاون مع الأمانات ذات الصلة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المرتبطة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة، لاسيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتحاد الدولي للمحافطة على الطبيعة والموارد الطبيعية، من أجل ضمان المشاركة الكاملة للجهات المعنية الرئيسية استعدادا للاجتماع الثالث.

المرفق الثاني

مقتطفات من إعلان نوسا دوا في بالي، آذار/مارس ٢٠١٠

هاء - التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

١٥- إذ نقرّ بأن التنوع البيولوجي هو في صميم الوجود الإنساني؛ فإنه معرض لخطر تغير المناخ السريع وضغوط تدهور وتغير النظم الإيكولوجية.

١٦- إذ نعترف بأن السنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠ هي فرصة سانحة لتناول التنوع البيولوجي وإذكاء الوعي العام من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وهدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، وكذلك لتأكيد أهمية تعزيز الإجراءات المتخذة على المستويات الدولية من أجل تحقيق الأهداف والأغراض الثلاثة.

١٧- وإذ نلتزم في عام ٢٠١٠ بإنهاء المداولات بشأن تحسين مستوى التفاعل بين العلوم والسياسات للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وبالتالي إجراء مفاوضات وتحقيق اتفاق بشأن مدى إنشاء منبر حكومي دولي معني بالعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وإذ نرحب أيضا بالالتزام الأطراف تجاه الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للانتهاء من وضع نظام دولي بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها في عام ٢٠١٠ وفقا للمقرر UNEP/CBD/COP/DEC/IX/12 الصادر عم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

١٨- ونحث أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة أداء دور ريادي في تعزيز فهم علوم الاقتصاد المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وآثارها على صعيد السياسات، بواسطة مبادرة علوم الاقتصاد المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

١٩- وإذ نحث ون دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساهمة في الاجتماع رفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، كمساهمة في السنة الدولية للتنوع البيولوجي والجلسة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٠ من استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف والأغراض البيئية، ولضمان الاستدامة البيئية في القضاء على الفقر.
